

محضر اجتماع الهيئة العامة
لشركة مصرف المنصور للإستثمار المساهمة الخاصة
المنعقد يوم الأحد ٢٠١٥/٣/٢٢

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس ادارة شركة مصرف المنصور للإستثمار المساهمة الخاصة استناداً الى احكام المادتين ٨٦ و ٨٧ / ثانياً من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل و تنفيذاً لقرار مجلس الادارة في اجتماعه الاول المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/١/١٥ ، انعقد اجتماع الهيئة العامة للمصرف في الساعة العاشرة و النصف من صباح الاحد المصادف ٢٠١٥/٣/٢٢ في نادي العلوية ببغداد برئاسة عضو مجلس الادارة السيد عبد الباقي رضا هادي الذي رحب باسم السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة بالسيدات و السادة المساهمات و المساهمين وشكرهم على تلبيتهم الدعوة الموجهة اليهم ، كما رحب بالضيوف ممثلي البنك المركزي العراقي السادة : محمد علي حسين و احمد عبد المهدي و احمد علوان علي و ممثلات هيئة الاوراق المالية السيدة نغم حسين اسماعيل و الانستين و سن عبد الحسين و رنا بهاء عبد القادر و شكرهم على حضورهم الاجتماع .

اعرب رئيس الاجتماع عن الاسف البالغ لرحيل احد مؤسسي المصرف و عضو مجلس ادارته المرحوم الحاج عبد الستار البغدادي قبيل انتهاء السنة المالية ٢٠١٤ و دعا له بالرحمة والغفران و اسكاته فسيح الجنة ، و اضاف ان عضو الاحتياط الحاصل على أعلى الاصوات السيد منير عبد الرزاق حمود الوكيل قد حل محل الفقيد و شارك في الاجتماع الاول لمجلس الادارة لهذه السنة .

قدمت ممثلة هيئة الاوراق المالية الى رئيس الاجتماع شهادة تقدير موجهة الى المصرف من هيئة الاوراق المالية بتوقيع رئيس الهيئة السيد الدكتور عبد الرزاق داود السعدي فقرأ نصها التالي :

(نتقدم بشكرنا و تقديرنا ويسرنا اعلامكم بانكم اول شركة قدمت بياناتها للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ محققين بذلك الافصاح المالي المبكر لذا يسعدنا ان نقدم شكرنا و تقديرنا لجهودكم متمنين لكم الاستمرار والموفقية و التقدم) .

وقد استحسنت الحضور هذه المبادرة الجميلة التي يحصل عليها المصرف للمرة الخامسة على التوالي ، فاعرب المدير المفوض عن بالغ اعتزازه بهذا التثمين الذي حظي به المصرف و وعد باستمرار المصرف على النهج الذي اهله لنيل شهادة التقدير من هيئة الاوراق المالية ، و طلب رئيس الاجتماع من ممثلات الهيئة ابلاغ السيد رئيس هيئة الاوراق المالية بالغ الشكر و الثناء و الاعتزاز بمبادرته .



وعملاً بالمادة ٩٥ من قانون الشركات النافذ اختار رئيس الاجتماع الانسة رشا عبد الستار كاتبة لتدوين وقائع الاجتماع ، والسيد ماجد حميد مراقباً لحساب النصاب و جمع الاصوات ثم طلب حساب عدد الاسهم الممثلة في الاجتماع فأعلم بان العدد بلغ ٣٤٣ ٨٢٢ ٥٧٧ ١٧٦ سهماً اصالة و انابة و وكالة و يمثل ٧٠،٦ % من اسهم رأس المال البالغ (٢٥٠) متنين وخمسين مليار سهم و كان عدد الحضور ٥٣ مساهماً.

اعلن رئيس الاجتماع حصول النصاب القانوني و بدء الاجتماع و دعا الى انتخاب رئيس للهيئة العامة فرُشح و أنتخب بالاجماع السيد عبد الباقي رضا الذي تولى رئاسة الهيئة العامة شاكراً المساهمين على ثقتهم و اعلن ان جدول اعمال الاجتماع يتكون من ثماني فقرات و انه تسلم من احد الحضور الذي يمثل في الاجتماع اكثر من ١٠% من رأسمال المصرف (٩٧٩ ٩١٨ ٩١١ ٣٠ سهماً) و عملاً بالمادة ٨٩ من قانون الشركات ، اقتراحاً باضافة فقرة جديدة الى جدول الاعمال بتخصيص ١% من الارباح للاغراض الاجتماعية اسوةً بما تقرر سابقاً . طُرح الاقتراح للتصويت فحصلت الموافقة عليه من جميع المساهمين عدا مساهم واحد هو السيد قصي القرعة غولي الذي يمثل في الاجتماع سبعة ملايين سهم . فاضيفت الفقرة برقم ٦ و صُححت التسلسلات التالية .

بدأت مناقشة فقرات جدول الاعمال وفق تسلسلها و اتخاذ القرارات بشأنها على الوجه الآتي :

١- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن اعمال المصرف لسنة ٢٠١٤ و المصادقة عليه :

١- تكلم المساهم السيد غازي الكناني فاشاد ببعض مواقع النمو في اعمال المصرف وارتفاع حجم الميزانية و كفاية رأس المال و لاحظ انخفاض الايرادات المصرفية و انتقد اعتماد المصرف على الاستثمار في البنك المركزي لانخفاض عوائده و نصح بتملك المصرف لبنايات لفروعه بدل الاستئجار و ايجاد سبل اخرى للاستثمار و تساءل عن الاستثمارات الخارجية و عن احتياطي التوسعات و اقترح ذكر عدد خطابات الضمان و رقم الدعوى القضائية ضد المصرف .

اجابه معاون المدير المفوض السيد علي سلمان ان احتياطي التوسعات مساوٍ للاحتياطي القانوني و بنسبة ٥% و عن الاستثمارات الخارجية قال انها ودائع مستثمرة في الخارج ، و ان الدعوى المشار اليها هي عن تعامل المصرف مع شركة ويسترن يونيون و حسمت لصالح المصرف ، و عدّد المدير المفوض السيد عبد الاحد بطرس العقارات التي يملكها المصرف و يعمل على تشييد عمارات عليها في كربلاء و البصرة ، وهو بصدد شراء عقارين جديدين . اما انخفاض الايرادات المصرفية فعزاها الى انخفاض نسب الفوائد التي يتقاضاها المصرف و زيادة المبالغ المخصصة للانتماء وفق اللائحة الارشادية ، و ذكر بانه استمر في منح الانتماء النقدي بالرغم من الظروف غير الملائمة بعد استكمال جميع المتطلبات و الضمانات .

ب- اقترح المساهم السيد قيس جميل زيادة عدد فروع المصرف .

ج- تساءل المساهم السيد كمال عبد الرزاق عن مبلغ الدعوى المذكورة في التقرير السنوي فاجابه معاون المدير المفوض بأن الدعوى كانت تتعلق بالتعامل مع ويسترن يونيون و ليست ذات مبلغ .

د- تساءل المساهم عدنان حميد السعدي عن المشكلة التي واجهت المصرف في بناء عمارته فاجابه المدير المفوض بان مشروع البناء قد تأجل الان لاستمرار المشكلة .

هـ- تساءل المساهم السيد محمد صالح الشماع عن مصير المبلغ المعطل في فروع البنك المركزي في اربيل و السليمانية و قال ان جهود المصرف ضعيفة في العمل على تحويل هذا المبلغ الى بغداد فبين المدير المفوض ان اصل المبلغ كان اضعاف الرصيد الحالي و ان جهود المصرف اثمرت مع البنك المركزي في بغداد و كردستان في تخفيضه الى الربع ، و اضاف ان هذا المبلغ يمثل ودائع غير مكلفة و هنالك مفاتحة (دراسة) مع البنك المركزي العراقي - بغداد لاحتسابه ضمن الاحتياطي القانوني .

و- ذكر المساهم السيد محمد البغدادي ان المصرف غير معروف على نطاق واسع وانه بحاجة الى حملة اعلامية تعريفية ، فعلق المساهم السيد محمد صالح الشماع ان الحملة الاعلامية ليست فقط صرف مبالغ بل تكون بتقديم أنشطة تنافسية . ولعدم وجود اية ملاحظات اخرى وضع التقرير للتصويت فحصلت المصادقة عليه بالاجماع .

اعرب ممثل البنك المركزي العراقي السيد احمد عبد المهدي عن شكره وتقديره للمدير المفوض السيد عبد الاحد بطرس و لمراقب الحسابات الدكتور حسيب كاظم الجويد ، و بين ان المصرف مقيم في البنك المركزي بانه من المصارف الرصينة و الجيدة و ذكر انه لا توجد لدى البنك تأييدات حول الارصدة الخارجية و ان كفاية رأس المال عالية و تمثل سيولة معطلة و ان القروض و التسليفات تبلغ ١٨ % .

بين السيد معاون المدير المفوض ان التأييدات ارسلت الى البنك المركزي مع الحسابات الختامية و ان كفاية رأس المال لا تمثل سيولة معطلة لانها مستثمرة في حوالات الخزينة و البنك المركزي وهي ذات المخاطر المعدومة .

٢- مناقشة تقرير مراقب الحسابات للسنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ و المصادقة عليه :

نكر رئيس الهيئة ان تقرير مراقب الحسابات المعروف على الهيئة العامة يعتبر تقريراً (نظيفاً) و ان السيد مراقب الحسابات الدكتور حسيب كاظم بذل جهداً محموداً و متواصلأً لانجاز مهمته خلال وقت قصير مما يجعله جديراً بالشكر و الثناء . بين السيد مراقب الحسابات ان العاملين معه في تدقيق حسابات المصرف و اظبوا على الدوام في المصرف خلال الشهور الاخيرة من السنة بشكل غير مسبوق مما اتاح له تقديم تقريره عن حسابات المصرف خلال اسبوعين بعد انتهاء السنة المالية .



حيث لم تكن هناك اية ملاحظات على التقرير وضع للتصويت فحصلت المصادقة عليه بالاجماع مع تسجيل الشكر والثناء للسيد مراقب الحسابات .

٣- مناقشة البيانات و الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ و المصادقة عليه:

حيث جرى استعراض و مناقشة ارقام الحسابات الختامية و نتائج اعمال المصرف للسنة ٢٠١٤ اثناء مناقشة محتويات تقرير مجلس الادارة بصورة مفصلة لم تجد الهيئة العامة ضرورة للمزيد من المناقشات فقررت الاكتفاء بما تقدم ، غير ان المساهم السيد غازي الكناني لفت نظره الارتفاع الكبير في الحساب رقم ٣٣٢ (خدمات ابحاث و استشارات) الذي كان رصيده (٦٢ ٨٧٥ ٠٠٠) ديناراً في نهاية سنة ٢٠١٣ و ارتفع الى (٩٦٦ ٢٢٩ ٦٥٢) ديناراً في نهاية سنة ٢٠١٤ و تساءل عن سبب هذه الزيادة الكبيرة هل هو لشراء انظمة جديدة ام لتسديد مبالغ الى بنك قطر الوطني عن خدمات مقدمة الى المصرف ، فنفى رئيس الهيئة صرف اي مبلغ الى بنك قطر الوطني خاصة وان اتفاقية الخدمات الادارية والفنية لم تحصل الموافقة عليها . وذكر معاون المدير المفوض ان الزيادة تمثل الاجور المصروفة للمستشارين غير العراقيين المنسبين للعمل في المصرف فتساءل المساهم المذكور هل تم تقديم خدمات بما يوازي المبلغ المصروف فأجاب السيد رئيس الهيئة بان الخدمات ليست بالضرورة ان تكون ملموسة . وحيث لم يبق ما يقال عن هذه الفقرة عرض رئيس الهيئة العامة البيانات و الحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ للتصويت فحصلت المصادقة عليها بالاجماع .

٤- مناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات المشكلة بموجب المادة ٢٤ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ واتخاذ القرار المناسب بشأنه :

اطلعت الهيئة العامة على تقرير لجنة مراجعة الحسابات المشكلة بموجب المادة ٢٤ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ فلم تجد فيه ما يستوجب اتخاذ اي قرار بشأن ما ورد فيه فاحاطت علماً به و اثنت على جهود اللجنة و سجلت الشكر لها وتأجل انتخاب لجنة جديدة لحين انتخاب مجلس ادارة جديد .

٥- اقرار مقسوم الارباح و احتجاز احتياطي التوسعات :

اطلعت الهيئة العامة على نتيجة حساب الارباح و الخسائر للسنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ و لاحظت ما حُصص من الارباح لضريبة الدخل و أحتجز للاحتياطي القانوني بنسبة ٥% بموجب المادة ٧٣ / اولاً من قانون الشركات، و المبلغ المقترح احتجازه كاحتياطي توسعات بنفس النسبة فقررت الهيئة المصادقة بالاجماع على الآتي :

- أ- تخصيص مبلغ (٣ ٦٨٦ ٧٧٧ ٧٧٩) ديناراً لضريبة الدخل .
- ب- احتجاز مبلغ (٨٤٥ ٤٤١ ٥٧٨) ديناراً للاحتياطي القانوني .
- ت- احتجاز مبلغ (٨٤٥ ٤٤١ ٥٧٨) ديناراً للاحتياطي التوسعات .

وقد عرض السيد المدير المفوض ان مجلس الادارة اوصى في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/١/١٥ بتوزيع مقسوم ارباح نقداً على المساهمين بنسبة ٥% من رأس المال البالغ (٢٥٠) مئتين وخمسين مليار دينار فعرض رئيس الهيئة العامة هذا الاقتراح على التصويت فحصلت الموافقة عليه بالاجماع و على تخصيص مبلغ (١٢,٥٠٠) اثني عشر ملياراً وخمسة مليون دينار لهذا الغرض .

٦- تخصيص ١% من الارباح لاغراض الرعاية الاجتماعية :

استعرض رئيس الهيئة العامة كيفية التصرف بالمبلغ المخصص لهذا الغرض من ارباح سنة ٢٠١٣ وكما هي على الصفحتين ٤٧ و ٤٨ من التقرير السنوي فاستحسنت الهيئة العامة ذلك و اسوةً بما تقرر في السنتين الماضيتين و مساهمة من المصرف في تحمل بعض المسؤولية الادبية تجاه المجتمع بالدعم المالي للانشطة والخدمات الانسانية التي تقوم بها بعض المؤسسات الخيرية و غيرها من وجوه الرعاية الاجتماعية ، قررت الهيئة العامة بالاجماع تخصيص ١% من الارباح الصافية ، اي مبلغ (١٥٢ ١٧٩ ٤٨٤) ديناراً لهذا الغرض .

كما قررت الهيئة العامة بالاجماع ترحيل الرصيد المتبقي من الارباح الصافية اي مبلغ (٢ ٥٦٥ ٧٦٨ ٩٣٨) ديناراً الى الفائض المتراكم .

٧- تعيين مراقب الحسابات لعام ٢٠١٥ و تحديد اجوره وفق تعليمات مجلس المهنة :

حيث لا يوجد مرشح بديل عن مراقب الحسابات الحالي ولا ضرورة لاختيار غيره قررت الهيئة العامة بالاجماع اعادة تعيين المحاسب القانوني الدكتور حسيب كاظم الجويد مراقباً لحسابات المصرف لسنة ٢٠١٥ و تحديد اجوره وفق تعليمات مجلس المهنة .

٨- ابراء ذمة السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة و تحديد مكافاتهم :

قررت الهيئة العامة بالاجماع ابراء ذمة السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة وتسجيل الشكر و التقدير لجهودهم في ادارة المصرف و رعاية مصالح المساهمين ، وبناءً على اقتراح السيد غازي الكناني ان تكون مكافآت المجلس مساوية للمكافآت التي تقرر في السنة الماضية ، اي مبلغ خمسة عشر مليون دينار لرئيس المجلس و عشرة ملايين دينار لكل عضو وحيث لم يطرح اقتراح اخر قررت الهيئة العامة بالاجماع الموافقة على الاقتراح .

اشاد عدد من المساهمين بجهود العاملين في المصرف و خدماتهم المتميزة واوصوا الى مجلس الادارة بالنظر في مكافاتهم مكافأة مجزية تشجيعاً و تكريماً لهم .

٩- انتخاب مجلس ادارة جديد من تسعة اعضاء اصليين ومثلهم احتياط :

ذكر رئيس الهيئة ان الموافقات لم تكتمل على الترشيحات المقدمة و لحصول نقص في عدد المرشحين الاصليين و الاحتياط فانه يرجو من المساهمين الراغبين في الترشيح ملء استمارتي الترشيح المعدتين للتوزيع على الراغبين في هذا الاجتماع او مراجعة الادارة العامة للمصرف للحصول عليهما في اقرب فرصة ممكنة ، بناءً عليه فانه يقترح تأجيل انتخاب مجلس ادارة جديد للمصرف ريثما تكتمل الترشيحات و الموافقات الاصولية ثم دعوة الهيئة العامة الى اجتماع خاص لهذا الغرض فحصلت الموافقة بالاجماع على الاقتراح بتأجيل الانتخابات الى اجتماع اخر للهيئة العامة .

وحيث انتهى بحث جميع فقرات جدول اعمال الاجتماع التاسع للهيئة العامة للمصرف واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها اعلن رئيس الهيئة العامة ختام الاجتماع في الساعة الثانية عشرة والربع شاكراً الجميع على حضورهم ومناقشاتهم البناءة وقراراتهم الصائبة و على امل اللقاء في اجتماعات قادمة متمنياً السلامة والتوفيق للجميع وللمصرف المزيد من التقدم و الازدهار .



عبد الباقي رضا
رئيس الهيئة العامة



رشا عبد الستار
كاتبة



ماجد حميد
مراقب